التقارير

الهند : فرص وتحديات استراتيجية أداء الأدوار في منطقة الشرق الأوسط

سحر عبد الرحيم
مدير تحرير دورية افاق عربية

الملخص:

شَـهد القـرن الحـالي صعـود قـوى إقليميـة بـدأت تتمتـع بمقومـات أداء أدوار دوليـة، وتحـاول إيجـاد فـرص لـكي تكـون مشـتركة في صناعـة القـرار الـدولي، ومـن بـين هـذه الـدول «الهنـد» حيـث فرضـت الهنـد نفسـها عـلى نحـو متسـارع عـلى المسرح العالمـي، نظـراً لتحركهـا الـذكي لاسـتغلال قدراتهـا وإمكانياتهـا في صـورة نفـوذ إقليمـي آخـذ في الاتسـاع، وقـد بـات هـذا النفـوذ يُنافـس الصـين في المحيـط الهنـدي وجنـوب شرق آسـيا، ويمتـد إلى آسـيا الوسـطى وأفريقيـا، لينافـس القـوى الدوليـة الأخـرى، وقـد تخلـت الهنـد في عهـد رئيـس الـوزراء نارينـدرا مـودي عـن دفاعهـا التقليـدي تجـاه الـشرق الأوسـط، وانخرطـت مـع جميـع الجهـات الفاعلـة ذات الصلـة في المنطقـة، بمـا في ذلـك أعضـاء مجلـس التعـاون الخليجـي وإسرائيـل وإيـران.

ومـن ثـم يمكـن للهنـد الانخـراط في أدوار جديـدة بمنطقـة الـشرق الأوسـط بالنظر إلى مصالحهـا، وأولوياتهـا الوطنيـة تجـاه المنطقـة، وفـرص، وتحديـات اسـتراتيجية لأداء الأدوار التـي تتبناهـا الهنـد في منطقـة الـشرق الأوسـط في عهـد مـودى، وكيفيـة تكييـف الهنـد لمصالحهـا الاسـتراتيجية، وفقًـا للواقـع المركـب في الـشرق الأوسـط.

Abstract:

The current century has witnessed the rise of regional powers that have begun to play international roles and are trying to create opportunities to be involved in international decision-making, among them

"India", where India imposed itself accelerately on the world stage s capabilities and potential in the form of widening regional influence, this influence is now competing with China in the Indian Ocean and Southeast Asia. India, under Prime Minister Narendra Modi, has abandoned its traditional defense towards the Middle East. It engaged with all relevant actors in the region, including members of the Gulf Cooperation Council, Israel and Iran.

Hence, India can engage in new roles in the Middle East region given its interests, national priorities towards the region, opportunities and strategic challenges to fulfill India's roles in the Middle East under Modi, and how India adapts to its strategic interests, according to the complex realities in the Middle East.

مقدمة:

تهدف السياسة الجديدة التي ينتهجها رئيس الوزراء مودي «Look west» ، أو التوجه غرباً؛ الأولوية القصوى الممنوحة للشرق الأوسط، فالهند هي ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث القوة الشرائية للفرد وهي قوة إقليمية آسيوية «متعطشة للطاقة»، بسبب الأنشطة المدنية والعسكري، ولهذا اتخذت الهند العديد من الآليات لتحقيق مصالحها في المنطقة حول تأمين النفط الخام، والتعاون التجاري، وحماية المواطنين الهنود العاملين في الخليج (الشتات)، وتوضح حاجتها إلى النفط والغاز، وكذلك وقد شكلت الولايات المتحدة والهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة في أغسطس ٢٠٢٢، مجموعة جديدة تسمى اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، أو ما يطلق عليه «التحالف الهندى الإبراهيمى»؛ وهذا التطور يراه المحللون كجزء من جهد أكبر لإعادة تشكيل النظام الإقليمي وتوازن القوى وتعبيرا عن رغبة نيودلهى في توسيع نفوذها في المنطقة.

برزت "ملامح الهند الجديدة"، خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون التى عقدت في أوزبكستان فى سبتمبر٢٠٢٢ حين قال رئيس الوزراء الهندي نارندرا

مـودي، للرئيـس الـروسي أمـام الكامـيرات: «الديمقراطيـة والدبلوماسـية والحـوار» وليـس الحـرب هـي الحـل. كانـت هـذه الخطـوة الجريئـة أحـدث مثـال لصعـود الهنـد تحـت زعامـة مـودي، فقـد بـرزت الهنـد كقـوة طموحـة حازمـة، بوصفهـا لاعبـا حاسـما في سـعي المجتمـع الـدولى لإيجـاد حلـول قابلـة للتطبيـق لمجموعـة واسـعة مـن المشـاكل الملحـة، بمـا في ذلـك تلـك المرتبطـة بحـل الصراعـات، وتغـير المنـاخ، والتقـدم التكنولوجـي، والحاجـة إلى تنويـع سلاسـل التوريـد في ضـوء صعـود الصـين.

وتسـعى هـذه الورقـة للإجابـة عـلى سـؤال محـورى: إلى أي مـدى يمكـن للهنـد الانخـراط فى أدوار جديـدة فى الـشرق الأوسـط بالنظـر إلى مصالحهـا وأولوياتهـا الوطنيـة تجـاه المنطقـة، وفـرص وتحديـات اسـتراتيجية أداء الأدوار التـى تتبناهـا الهنـد فى منطقـة الـشرق الأوسـط فى عهـد مـودى، وكيفيـة تكييـف الهنـد لمصالحهـا الاسـتراتيجية وفقًـا للواقـع المركـب في الـشرق الأوسـط، وذلـك مـن خـلال اسـتعراض المحاورالتاليـة :

أولا :التحالف الهندي الإبراهيمي:

قدمـت اتفاقيـات إبراهـام في أواخـر عـام ٢٠٢٠ - والتـي قامـت بموجبهـا إسرائيـل بتطبيـع العلاقـات مـع الإمـارات العربيـة المتحـدة والبحريـن ثـم المغـرب والسـودان - فصـلاً جديـدًا مـن الدبلوماسـية بـين إسرائيـل ودول الخليـج العـربي، ووسـعت هـذه التطـورات مـن فـرص المشـاركة متعـددة الأطـراف التـي تضـم الهنـد وإسرائيـل والإمـارات العربيـة المتحـدة والولايـات المتحـدة ، بمـا في ذلـك الاجتـماع الأول لـ « رباعيـة غـرب آسـيا « الجديـدة- أومـا يطلـق عليـه التحالـف الهنـدى الإبراهيمـى - بـين وزراء خارجيـة الـدول الأربـع في ١٨ أكتوبـر ٢٠٢١، هـذا التحالـف متعـدد الأطـراف قـد يمـلأ الفجـوة التـي تُخلفهـا أمريـكا في الـشرق الأوسـط كـذا لديـه القدرة عـلى تغيـير الجغرافيـا السياسـية والجيواقتصاديـة في المنطقـة، وبالنسـبة للولايـات المتحـدة فـإن إضافـة «الهنـد» إلى شـبكتها مـن الحلفـاء والـشركاء الآسـيويين، وهـي طريقـة جديـدة للتواجـد فى منطقـة الـشرق الأوسـط، ويشـار إلى أن الهنـد منخرطـة بالفعـل في رباعيـة تضـم الولايـات المتحـدة واليابـان وأسـتراليا يُطلـق عليهـا اسـم «الحـوار الأمنـي الرباعـي» ، أو تحالـف «كـواد» الـذي يرمـي إلى ضـمان أن منطقـة

المحيطين الهندي والهادئ» حرة، وهناك التزام بالقواعد، وسط المخاوف من تنامي قوة الصين.

وفي حين أن رباعية المحيطين الهندي والهادي بدأت بتركيز أمني ثم انتقلت إلى جدول أعمال أوسع، فقد أعطت رباعية الشرق الأوسط الأولوية للمواضيع غير العسكرية، وإن كان ذلك لا ينتقص من توسيع التعاون الدفاعي الثنائي للهند مع الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة، فتركيز رباعية الشرق الأوسط الأولى على القضايا الاقتصادية وليس على القضايا الإستراتيجية، وهناك الكثير من التآزر بين السوق الهندية ورأس المال الإماراتي والتكنولوجيا الإسرائيلية، والنفوذ الجغرافي الاقتصادي للولايات المتحدة في المنطقة، ولتحقيق هذه الغاية أحيت الهند مؤخرًا مفاوضات التجارة الحرة مع كل من الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، وأصبحت الولايات المتحدة أهم شريك اقتصادي للهند.

ولا شك أن حجم وقوة وتأثير دول التحالف الهندي الإبراهيمي - أي الهند وإسرائيل والإمارات - يمنحها القدرة على تغيير الجغرافيا السياسية والجيواقتصادية في المنطقة، فقد أخذت الديناميكيات المتعددة الأطراف تتشكل على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكنها تسارعت بوتيرة أعلى في ٢٠٢٠ مع توقيع اتفاقيات التطبيع، واتساع الفجوة بين باكستان والإمارات، وعلى الرغم من أن القوى الثلاث مازالت لم تتبنَّ التجمع ككتلة جيوسياسية رسمية، فإن الحوار الاستراتيجي الهندي الإبراهيمي هو احتمال قائم بقوة، على سبيل المثال، دعت اليونان لإقامة حوار ثلاثي مع الهند والإمارات، ويبدو من المحتمل أن يتسع هذا الحوار ليشمل إسرائيل في المستقبل بالنظر إلى دورها الأساسي في دعم الموقف اليوناني في شرق المتوسط، في حين أن الجغرافيا السياسية قد تكون السبب الرئيسي لمثل هذا الاتفاق العابر للإقليم والذي يعد غير مسبوق، فلا ينبغي الاستهانة بجانب الجغرافيا الاقتصادية أيضًا، ثمة تحد آخر مهم بالنسبة للتحالف الهندي الإبراهيمي هو المكان الذي تقف فيه السعودية - قلب الإسلام وأكبر اقتصاد عربي - فيما يتعلق بالكتلة الجيوسياسية الناشئة، حيث عززت الرياض علاقات جيدة مع تل أبيب ونيودلهي وقد تنظر إلى هذا

التجمع كفرصة استراتيجية على المدى الطويل.

ويوفر صعود الكتلة الهندية الإبراهيمية في غرب آسيا لواشنطن حلًا استراتيجيًا للتحدي المُلِح للوجود الأمريكي في المنطقة، وكيفية تحقيق الكثير من الأهداف بموارد أقل، مع ربط هذه الكتلة الناشئة بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمنطقة المحيطين الهندي والهادي، وتقديم السند الأمريكي لتلك المنظومة الآسيوية.

جدير بالذكر أن السياسة الخارجية للهند في الشرق الأوسط، كانت ترى أن الولايات المتحدة بمثابة عامل مزعزع للاستقرار في المنطقة، وهو ما دفع نيودلهي إلى البقاء على مسافة بعيدة عن سياسيات واستراتيجيات واشنطن في الشرق الأوسط، بيد أنه وبعد انخراطها في «رباعية» تضم أمريكا واليابان وأستراليا، وشرعت الهند في اتخاذ خطوات لتوسيع علاقاتها مع دول أخرى وتعديل أولويات سياستها الخارجية، من جهة أخرى جاء إنشاء رباعية جديدة في الشرق الأوسط ليظهر نيودلهي بمثابة قوة في جنوب آسيا أقرب إلى واشنطن من موسكو ومعادية بالتأكيد لبكين، وقد أعطى البيان المشترك الصادر عن مجموعة غرب آسيا الأولوية للتعاون في مجالات المياه والزراعة والتعليم، وتناقش الهند وإسرائيل والولايات المتحدة سبل التعاون في تطوير تقنيات الجيل الخامس، كما تقوم الهند بتقييم عرض أمريكي لمشروع ثلاثي مع إسرائيل لتطوير مركبات قتالية مستقبلية، ويدعو البعض في إسرائيل إلى تعزيز التعاون بين الهند وإسرائيل والإمارات في الفضاء، وتشكل رباعية الشرق الأوسط الجديدة من نواح كثيرة تتويجا للبراغماتية الأكبر في سياسة الهند الخارجية، كما تسلط الضوء على تخلص نيودلهي الناجح من الهواجس الأيديولوجية السابقة التي حدت من ارتباطها بالمنطقة، ولم يكن هذا ليحدث لولا ترويج الولايات المتحدة للعلاقات بين إسرائيل والإمارات والدول العربية الأخرى.

ثانيا سياسة الهند الجديدة نحو الشرق الأوسط "Look West":

كانت المعايير الواسعة لسياسة الهند تجاه الشرق الأوسط موجودة عندما تم انتخاب مودي رئيساً للوزراء عام ٢٠١٤، وبدلاً من اتخاذ مسار مختلف، اتبعت الحكومة الجديدة نفس المسار لكنها كثفت ما أصبح يُعرف بسياسة Look West»الاتجاه غرباً»، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: دول

الخليج العربي وإسرائيل وإيران.

وتشير الأنباء الأخيرة التي تفيد بأن المملكة العربية السعودية، قد منحت شركة طيران الهند الموافقة على تسيير رحلات مباشرة من نيودلهي إلى تل أبيب عبر المجال الجوي السعودي إلى تغييرات كبيرة في الشرق الأوسط وتوضح دور الهند في المنطقة، ولطالما كانت منطقة المحيط الهندي الأوسع، ذات الأهمية الحاسمة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، مجال نفوذ الهند الاستراتيجي، ويتوقع أن يكون هذا جزءا أساسيا من استراتيجية الهند للمضي قدما على الرغم من التحديات الكبيرة المطروحة على توازن القوى الحالي بين المحيطين الهندي والهادئ من خلال النفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي الصيني، ويعد مسار الهند الجديد مؤشرا على الكيفية التي يمكن بها لنهج الهند الملتزم تجاه منطقة الشرق الأوسط الكبرى أن يكون عنصرا حاسما ومستقرا للمنطقة، في نهج البلاد المتجدد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بأكملها.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الهند إلى الدخول في شراكات جديدة، فإنها تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة عبر أشكال متعددة الأطراف، من خلال الانتقال بالعلاقات الثنائية التي تتم في صوامع منفصلة إلى سياسة إقليمية متكاملة، كانت المعايير الواسعة لسياسة الهند في الشرق الأوسط موجودة إلى حد كبير عندما تم انتخاب مودي في عام ٢٠١٤، وبدلاً من اتخاذ مسار مختلف، اتبعت الحكومة الجديدة نفس المسار، لكنها كثفت ما أصبح يُعرف بسياسة الاتجاه غرباً "Look West"، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: دول الخليج العربي وإسرائيل وإيران، وقد شهدت علاقات الهند مع دول الخليج العربي بالفعل تغيرًا وتوسعًا منذ السبعينيات، فيما تعد علاقات الهند مع إسرائيل وإيران أكثر حداثة، وظهرت إلى حد كبير منذ التسعينيات.

الهند وإسرائيل: تقارب أيديولوجي وعلاقات متنامية

مرت العلاقات بين الهند وإسرائيل بعدة مراحل من معاداة ودعم للعرب، إلى صداقة وتطبيع للعلاقات، ولا يمكننا تناول العلاقة بين الهند وإسرائيل بمعزل عن القضية الفلسطينية.

بناءً على التنبؤ بأن الأيديولوجية مهمة في فهم سياسة مودي في الشرق الأوسط، من المفيد التأكيد على دور القومية الهندوسية كقوة فكرية تحفز

رؤيـة مـودي للعـالم، نظـرًا لعضويتـه في حـزب بهاراتيـا جاناتـا (BJP) ، لذلـك توقـع البعـض ميـلًا نحـو إسرائيـل خـلال فـترة مـودي كرئيـس للـوزراء نظـرًا لتطلعـات حزب بهاراتيـا جاناتـا المسـتمر لتعزيـز علاقـات أفضـل مـع إسرائيـل مـن خـلال بيانـات حملتهـم السـابقة، خاصـة، وأن دعـم الهنـد الطويـل الأمـد وغـير المـشروط للـدول العربيـة لم يتـم رده بالمثـل في المؤسسـات الدوليـة عندمـا احتاجـت الهنـد إلى الدعـم في نزاعاتهـا مـع باكسـتان.

وكان أحـد أعـمال مـودي الأولى هـو تبنـي إسرائيل رسـميا كشريك مهـم والتباهي بالعلاقـة التـي تجمـع البلديـن، وأشـارت الدبلوماسـية الهنديـة في المـاضي باسـتمرار إلى مخـاوف العـرب مـن توطيـد العلاقـات مـع إسرائيـل، لكـن مـودي اكتشـف أنـه يمكنـه متابعـة العلاقـات مـع كليهـما دون مشـاكل، حـاول مـودي تطويـر علاقـات الهنـد مـع إسرائيـل وأذاع علانيـة العلاقـات التجاريـة والدفاعيـة القائمـة مـع إسرائيل، والتقـى برئيـس الـوزراء الإسرائيـلي نتنياهـو عـلى هامـش الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في سـبتمبر ٢٠١٤، ومـرة أخـرى خـلال مؤتمـر باريـس لتغـير المنـاخ في نوفمـبر ٢٠١٥، وكان أول رئيـس وزراء هنـدي يـزور تـل أبيـب في يوليـو ٢٠١٧ ،وسرعـان مـا تـم الـرد عـلى هـذه الزيـارة بزيـارة نتنياهـو لنيودلهـي في ينايـر ٢٠١٨ ،وكان التفاعـل السـياسي المعلـن والمتزايـد منـذ عـام ٢٠١٤ يتناقـض مـع النهـج الأكـثر سريـة تجـاه إسرائيـل الـذي تبنتـه الحكومـات الهنديـة منـذ ١٩٩٨ إلى ٢٠١٣، فعـلى سـبيل المثـال لم يلتـق رئيـس الـوزراء السـابق مانموهـان سـينغ قـط بـأي وزيـر إسرائيـلي خـلال السـنوات العـشر التـي قضاهـا في منصبـه (2014:2004)

وقـد كـررت الهنـد في عـدة مناسـبات أن دعمهـا للقضيـة الفلسـطينية لا يـزال قائمًـا حتـى مـع الحفـاظ عـلى علاقـات جيـدة مـع إسرائيـل، جـاء قرارهـا بالامتنـاع عـن التصويـت عـلى قـرار مناهـض لإسرائيـل في مجلـس حقـوق الإنسـان التابـع للأمـم المتحـدة في يوليـو ٢٠١٥ وفي مـارس ٢٠١٦، والـذي دعـا إلى المسـاءلة عـن أعـمال القتـل وانتهـاكات القانـون الـدولي في غـزة، بمثابـة انتكاسـة للفلسـطينيين، وقـد دافعـت الهنـد عـن القـرار قائلـة إنهـا امتنعـت عـن التصويـت بسـبب الإشـارة في القـرار إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة التـي ليسـت الهنـد عضـوا فيهـا، كان رد فعـل السـفير الهيجـا عـلى قـرار الهنـد ووصفـه بأنـه صـادم. وكانـت إحـدى الصحـف

قد نقلت عنه قوله إن خروج الهند عن «موقفها التقليدي» كان نتيجة علاقاتها العسكرية المزدهرة مع إسرائيل.

وقام مودي بزيارة تاريخية لإسرائيل في يوليو ٢٠١٧ حيث كان أول رئيس وزراء هندي يسافر إلى إسرائيل، خلال الزيارة وقع مودي ونظيره الإسرائيلي نتنياهو اتفاقيات حول التنمية الدولية والزراعة والتعاون الفضائي، ويمكن القول إن الزيارة قللت من مكانة وتأثير الفلسطينيين في السياسة الخارجية للهند، فقد أدت هذه المبادرات الدبلوماسية إلى تكهنات حول تحول محتمل في دعم الهند التقليدي لفلسطين، وفي يناير ٢٠١٨ رد نتنياهو بزيارة نيودلهي ووقع الجانبان اتفاقيتان بشأن الأمن السيبراني ، والتعاون الفضائي.

ومن السمات المميزة الأخرى للتحول في عهد مودي أنه بالتوازي مع مبادرات التعاون مع إسرائيل، ضغطت الحكومة الهندية أيضًا من أجل إعادة إشراك إيران فى النظام الدولى، حيث نظرت حكومة مودي إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ (خطة العمل الشاملة المشتركة التي وقعتها إيران ومجموعة ٥ + ١) على أنه فرصة سانحة لتعزيز المشاركة الاقتصادية مع إيران بعد سنوات من الحظر الدولي، وخلال زيارته إلى طهران في مايو ٢٠١٦ أبرم مودي عقدًا ثلاثيًا (جنبًا إلى جنب مع أفغانستان) لتوسيع ميناء تشابهار ذي الموقع الاستراتيجي، فبالنسبة للهند المتعطشة للطاقة يُعتبرميناء تشابهار رابطا حيويا لدول وسط آسيا الغنية بالموارد والمعادن وأفغانستان، وتعد سياسة مودي تجاه إيران أبرزمثال على ريادة الأعمال السياسية الناجحة حيث استفاد من الجهود التي بدأتها الحكومات الهندية السابقة بصفقة تشابهار، التي كانت قيد الإعداد لمدة ١٣ عامًا.

تسارعت وتيرة التعاون بين الهند وإسرائيل بعد انتخاب مودي رئيسًا للوزراء في مايو ، ففي سبتمبر ٢٠١٤ التقى مودي برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وبعد شهر واحد أعلنت الهند أنها حصلت على أكثر من ٢٥٠ صاروخ من طراز Barak-I من إسرائيل لصالح البحرية الهندية، وفي نوفمبر زار وزير الداخلية الهندي راجناث سينغ إسرائيل.

في عـام ٢٠١٥ ، أصبـح موشـيه يعلـون أول وزيـر دفـاع إسرائيـلي يـزور الهنـد، وأصبـح برانـاب موخيرجـي أول رئيـس هنـدي يـزور إسرائيـل، في العـام التـالي، اسـتضافت الهنـد الرئيـس الإسرائيـلي رؤوفـين ريفلـين، واسـتضافت إسرائيـل وزيـرة الشـؤون الخارجيـة الهنديـة سوشـما سـواراج.

وازدهـرت العلاقـات الدفاعيـة بـين الهنـد وإسرائيـل بـين عامـي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ ، وتعـد إسرائيـل واحـدة مـن أكـبر مـوردي الأسـلحة للهنـد، حيـث يصـل حجـم التجـارة الدفاعيـة بـين البلديـن إلى قرابـة مليـار دولار سـنويا، وقـد قامـت الهنـد مؤخـراً بـشراء مـا يقـرب مـن ٢,٧ مليـار دولار مـن المعـدات الدفاعيـة الإسرائيليـة ، بمـا في ذلـك الطائـرات بـدون طيـار ، وصواريـخ أرض - جـو وجـو - جـو ، والقنابـل الموجهـة ، والذخـيرة ، والصواريـخ الموجهـة المضـادة للدبابـات، وأجهـزة الاستشـعار، وأقـراص الاسـتهداف، ورادارمكافحـة الحرائـق، كـما اشـترت الهنـد ٢٥٠ قنبلـة سـبايس ٢٠٠٠ مـن أنظمـة رافائيـل الإسرائيليـة في عـام ٢٠١٦ ، وكذلـك طائـرات الاسـتطلاع بـدون طيـار وصواريـخ سـبايك الموجهـة المضـادة للدبابـات في يونيـو ٢٠٢٠، وأصبحت إسرائيـل رابـع أكـبر مـورد للمعـدات العسـكرية للهنـد، بعد روسـيا والولايـات المتحدة وفرنسـا، مـن ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ كانـت الهنـد أكـبر مسـتورد لمعـدات الدفـاع الإسرائيليـة حيـث اسـتحوذت عـلى ٤٣٪ مـن المبيعـات، وفي عـام ٢٠١٨ أزالـت حكومـة مـودي شركتـا دفـاع إسرائيليتـان مـن القائمـة السـوداء تـم تصنيفهـما في فئـات مشـتريات مقيـدة في عـام ٢٠٠٦ بعـد مزاعـم بالفسـاد، وفي ينايـر ٢٠٢٢ أكـدت وزارة التجـارة الهنديـة أن إسرائيـل والهنـد بدأتـا محادثـات حـول اتفاقيـة التجـارة الحـرة حيـث احتفـل الجانبـان بمـرور ٣٠ عامًـا عـلى العلاقـات الدبلوماسـية

الهند ودول الخليج: تغيير جريء في السياسة

كان حـماس مـودي المفاجـئ للانخـراط مـع الإمـارات والسـعودية تحـولا ملحوظـا؛ فلطالمـا نظـرت نيودلهـي إلى دول الخليـج، عـلى أنهـا قريبـة جـدا مـن باكسـتان والولايـات المتحـدة، واكتشـفت الهنـد في عهـد مـودي أنـه يمكنهـا فعـل الكثـير لبنـاء شراكات تجاريـة وسياسـية وأمنيـة، وكان لفـوز حـزب بهاراتيـا جاناتـا بزعامـة مـودي في الانتخابـات الهنديـة فى ٢٠١٩ بفـترة ولايـة ثانيـة انعكاسـاته عـلى السياسـة الخارجيـة للهنـد ، خاصـة في منطقـة الـشرق الأوسـط، حيـث أصبـح يُنظـر

إلى مودي على أنه لاعب أكثر نشاطًا في الشرق الأوسط على عكس التوقعات بعد انتخابه في عام ٢٠١٤، وقد جعلت حاجة الهند إلى التنمية الاقتصادية من الشرق الأوسط أهمية متزايدة سواء كمصدر لواردات الوقود أو للعمالة الهندية والتحويلات المالية.

وكان التغيير الملحوظ في السياسة الذي حدث في عهد مودي هو التقارب الاستراتيجي للهند مع دول الخليج، وتاريخياً، تمتلك دول الخليج مصدراً لأكثر من ٦٠٪ من احتياجات الهند من النفط والغاز، وبالتالي فهي ضرورية لأمن الطاقة كما نمت القيمة المالية لعلاقات الهند مع دول الخليج خلال العقد الماضي، في حين أن الهند لم تمثل سوى ٣٪ فقط من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٢، فقد مثلت ١١٪ في عام ٢٠١٢، وبحلول عام ٢٠٢٠ أصبحت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة رابع وثالث أكبر شريك تجاري للهند.

وهيمنت الطاقة والعلاقات الثنائية التقليدية على علاقات الهند ودول الخليج، لكنها تعززت بوجود جالية هندية كبيرة في الشتات، حيث تعد دول الخليج موطنًا لحوالي ٨,٩ مليون هندي يساهمون بحوالي ٤٠ مليار دولار في التحويلات المالية كل عام، ويشكلون حوالي ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للهند، كما عززت الروابط التاريخية القوية بين هذا الشتات المهم وسكان ولايات هندية معينة (كيرالا وأندرا براديش وتاميل نادو)، الحاجة إلى أن ترى القيادة الهندية الأحداث والعلاقات مع دول الخليج على أنها تؤثر بشكل مباشر على رفاهية أجزاء من مجتمعها، ونتيجة لذلك كان التحول النموذجي في ظل حكم مودي بمثابة الاعتراف المباشر، والعلني بالتجارة الاقتصادية المهمة للهند والشتات، وكذلك المصالح الأمنية في منطقة الخليج، وكانت دول مثل المملكة العربية السعودية على استعداد أيضًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية العميقة والاستثمار في الهند، حيث زار الملك السعودي عبد الله الهند في عام ٢٠٠٦ بعد فجوة استمرت ٥٠ عامًا، وكان مانموهان سينغ أول رئيس وزراء هندي يزور المملكة العربية السعودية منذ ٢٨ عامًا في فبراير ، ومع ذلك ، دفعت حكومة مودي هذه العلاقة التجارية المزدهرة إلى مزيد من الشراكة الاقتصادية

والسياسية، وتبني فكرة «الاعتماد المتبادل» و «الجمع بين الاتصال البشري والطاقة»، لمزيد من سبل التعاون ولجعل الهند «شريكًا موثوقًا به» للجهات الفاعلة الإقليمية ونتيجة لذلك، كانت زيارات مودي المتعددة والمتكررة لدول الخليج بمثابة محاولة للبناء على العلاقات الاقتصادية القائمة وتعزيزها.

ركز مودي اهتمامه على منطقة الخليج بهدف واضح يتمثل في تعزيز العلاقات بين الحكومات، من خلال البناء على الاتصالات القائمة بين الشركات على أعلى المستويات، وتشجيع صناديق الثروة السيادية الخليجية على الاستثمار في البنية التحتية الطموحة، وخطط التصنيع في الهند، لذلك اختار مودي الإمارات كوجهة أولى له في أغسطس ٢٠١٥، لكنه زار أيضًا المملكة العربية السعودية وإيران وقطر في ٢٠١٦، وكذلك الإمارات مرة أخرى في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وكذلك البحرين، وظل في تواصل واسع مع دول الخليج بشكل عام، حيث زار مودي تسع دول وأقاليم في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٤، أكثر من أسلافه الأربعة مجتمعين، كما كان الاهتمام متبادلاً حيث كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تنظر بشكل متزايد إلى الهند كسوق ناشئ مهم لصادرات الطاقة، والاستثمارات الأجنبية، وفرص المشاريع المشتركة، وقد قوبلت جميع زيارات مودي بزيارات لكبار الشخصيات الخليجية إلى نيودلهي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠.

وأصبحت العلاقات الهندية مع دول الخليج من الملفات الحيوية ذات الأهمية المتنامية في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الإقليمية والدولية، فالهند تُعدُّ من القوى العالمية الناشئة، التي يُنتظر أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية في المستقبل المنظور، بينما تظل منطقة الخليج العربي ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظراً للممرات المائية المهمة في المنطقة، وأيضاً باعتبارها مخزوناً للطاقة، فضلاً عن المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وبمرور الوقت أدرك القادة السياسيون ورجال الأعمال الهنود أن دولًا مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات، يمكن أن تزود بلادهم بما هو أكثرمن النفط والغاز، كونهم مصادر محتملة للاستثمار الأجنبي بثرواتهم

المتراكمة، لذلك تجرى الهند عمليات إعادة تنظيم لدبلوماسيتها مدفوعة أيضًا بتغير المشهد الاقتصادي. في المجمل، ستمثل دول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الأكبر للهند.

وقد عمدت الهند ودول الخليج إلى تطوير علاقاتهما سعياً لـمَأْسسة تعاونهما عبر امتداد المحيط الهندي، وكان للبُعد الاقتصادي دور كبير في تطوير تلك العلاقات ووصولها إلى مراحل متقدمة، لاسيما في مجال التجارة والاستثمار وموارد الطاقة (النفط والغاز)، حيث تشير المعطيات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تُعتَبر ثاني شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة، وتحصل الهند على ثُلثي احتياجاتها النفطية من دول الخليج، كما تحظى بأكبر اتفاقية في مجال الغاز مع قطر، بالإضافة إلى تزايد عدد العمالة الهندية في الخليج، والذي تقدره الهند بحوالي ٦ مليون فرد.

الشتات الهندى (العمالة) فى الخليج

منذ الطفرة النفطية في منتصف السبعينيات تزايد عدد الهنود الذين يعيشون ويعملون في دول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة) بسرعة كبيرة، وجاء الجزء الأكبر من الولايات الجنوبية مثل أندرا براديش وتاميل نادو وكيرالا، وبينما وجد البعض وظائف في وظائف ذوي الياقات البيضاء ، فإن غالبية العمالة الهندية (٧٠ ٪) تعمل في القطاعات ذات الأجور المنخفضة والمهارات المنخفضة ، مثل البناء، ويقدر عدد الهنود فى دول الخليج بحوالي ٥,٧ مليون في عام ٢٠١٢ ، وارتفع إلى ٨,٥ مليون بحلول عام ٢٠١٨، كان العديد من الهنود المقيمين هناك مساهمين مهمين في الشؤون المالية للبلاد ، حيث يمثلون حصة كبيرة من التحويلات المالية العالمية ، والتي قفزت من ٦٤ مليار دولار إلى ٧٩ مليار دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨.

وزادت العمالة الهندية الكبيرة في الخليج من أهمية المنطقة بالنسبة للهند، حيث تقدر وزارة الشئون الخارجية الهندية أن هناك ما يقرب من ٣,٥ مليون هندي يعيشون في الإمارات العربية المتحدة، و٢,٥ مليون يعيشون في المملكة العربية السعودية، وهناك مليون إضافي في الكويت، وحوالي ٧٥٠ ألف في كل من

عـمان وقطـر، ٣٠٠ ألـف في البحريـن.

ويسـاهم الشـتات في القـوة الناعمـة للهند بشـكل مسـتقل عـن سياسـة الحكومة، مـما يوفـر دعامـة ثابتـة في العلاقـات التـي لا تتأثـر بالتغـيرات السياسـية في دلهـي، عـلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن الأهميـة البالغـة للشـتات بالنسـبة للهنـد والحاجـة الماسـة للحفـاظ عـلى تدفقـات التحويـلات، يمكـن أن توفـر صداعًـا حساسًـا سياسـياً لواضعـي السياسـات الهنديـة، فقـدرة دلهـي عـلى المنـاورة بشـكل اسـتراتيجي مقيـدة إلى حـد مـا، بالنظـر إلى الخـوف مـن أن دول الخليـج سـتوفر العمالـة في مـكان آخـر، يتـم التخفيـف مـن هـذا بالطبـع مـن خـلال حقيقـة أن حجـم القـوى العاملـة في الهنـد، والخدمـات اللوجسـتية الحاليـة تعنـي أنـه لا يمكـن اسـتبدال الشـتات الهنـدي بسـهولة.

وترجـح بعـض الآراء أن الميـزة التنافسـية للعمالـة الهنديـة فى الخليـج لـن تـدوم إلى أجـل غـير مسـمى، أوعـلى الأقـل لـن تظـل بنفـس الدرجـة، ففـي المسـتقبل سـيؤدي الانكـماش الاقتصـادي والنمـو العالمـي للطاقـة المتجـددة، بشـكل متزايـد إلى إجبـار دول الخليـج عـلى التحـول أكـثر نحـو العمالـة المحليـة، ومـن المرجـح أن يـؤدي ارتفـاع الأجـور في الهنـد إلى تغيـير تكويـن الشـتات وتقليـل حجمهـا الإجـمالي، ويوفـر هـذا مزيـدًا مـن الزخـم لدلهـي لتحقيـق أقـصى اسـتفادة مـن الشـتات كأداة للقـوة الناعمـة الهنديـة.

الهند وإيران

ترغـب الهنـد فى علاقـة جيـدة مـع إيـران لأن إيـران هـي جـارة باكسـتان وأفغانسـتان، وكلاهـما لديـه إمكانيـة الوصـول المبـاشر إلى أفغانسـتان، وهـو أمـر جيد للهنـد لأن باكسـتان تمنـع الهنـد مـن الوصـول إلى أفغانسـتان، أمـا إيـران فيمكـن أن تمنـح بعـض الوصـول المـادي إلى أفغانسـتان مـما يجعلهـا صديقًـا ثمينًـا للهنـد، كـما أن إيـران بحجـم سـكانها وموقعهـا الجغـرافي السـياسي ومواردهـا النفطيـة تجعلهـا دولـة مهمـة، لكـن المشـكلة هـي أن إيـران عالقـة في صراع مـع الولايـات المتحـدة ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ولا يبـدو أن الـصراع سـيتم حلـه قريبـا لذلـك عـلي الهنـد إدارة علاقتهـا ضمـن الحـدود التـي وضعتهـا الولايـات المتحـدة ، لأنـه لـن يضحـي أحـد بالعلاقـة الأكـبر مـع الولايـات المتحـدة مـن أجـل إيـران، أمـر آخـر أن إيـران

بموقعها الجغرافي تتيح للهند الوصول إلى آسيا الوسطى، لكن إيران ليست في وضع يمكنها من استغلال ميزتها الطبيعية لأنها عالقة في مواجهة الغرب.

وقبل رفض الإدارة الأميركية الحالية للاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، كانت حصة إيران تبلغ نحو ١٠ ٪ من الواردات النفطية الهندية. وفي مايو ٢٠١٨، توقّفت دلهي رسمياً، تحت تأثير الضغوط الأميركية، عن شراء النفط الإيراني، في حين أعلنت السعودية والإمارات العربية المتحدة على السواء أنهما ستزوّدان الهند ببراميل إضافية للتعويض عن هذه الخسارة.

وقد افقت الهند وإيران على التعاون في تطوير روابط التجارة والنقل عبر آسيا الوسطى، وتوجيهها نحو ميناء تشابهار الإيراني على المحيط الهندي في عام ٢٠٠٣، ويعد تطوير ميناء تشابهار والبنية التحتية المرتبطة به مفيدًا للهند بطريقتين رئيسيتين، الأولى أنها تجعل من السهل الوصول إلى واردات النفط من إيران، والثانية أنه قد يوازن التجارة الصينية ومشاريع التنمية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق (BRI)، وبشكل أكثر تحديدًا ، وتقدم تشابهار بديلاً لجهود الصين لتوسيع نفوذها في المنطقة ، بما في ذلك من خلال جهودها الخاصة لتحسين ميناء جوادر على الجانب الباكستاني من الحدود.

العلاقات الهندية التركية :

تتسم العلاقات بين الهند وتركيا ، وعدم الثقة المتبادلة منذ قيام العلاقات الثنائية بينهما في ، خلال الحرب الباردة، وكانت نيودلهي وأنقرة على خلاف جيوسياسي، حيث كانت الهند إحدى زعامات حركة عدم الانحياز التي تميل نحو المعسكر السوفيتي، بينما تولت تركيا حراسة البوابة الشرقية ضد الاتحاد السوفيتي، وبعد نهاية الحرب الباردة، كان هناك جهد حقيقي لكسر الجليد بين نيودلهي وأنقرة، مما أدى لزيادة كبيرة في حجم التجارة الثنائية والاستثمارات والزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين البلدين، ومع ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية المتنامية لا يمكنها سد الفجوة بين المصالح الاستراتيجية الهندية والتركية أو التغلب على صعود زعامتين للبلدين لهما توجهات إيديولوجية متناقضة، وهما رئيس الوزراء مودي والرئيس أردوغان، حيث تتعارض صورة

الرئيس التركي أردوغان بصفته نصيرًا للإسلام السياسي العالمي مع التوجه القومي الهندوسي لرئيس الوزراء الهندي مودي، خاصة وأن تركيا كثفت دعمها لباكستان في قضية كشمير منذ صعود أردوغان إلى السلطة.

وأثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٩، انتقد أردوغان الهند لإلغاء الحكم الذاتي لجامو وكشمير، وفي المقابل ألغى مودي رحلة مجدولة إلى تركيا، من جهة أخرى تنظر باكستان إلى تركيا باعتبارها شريكًا أمنيًا ومورداً للأسلحة يمكن الثقة به، خاصة بعد التدخل التركي في ليبيا وأذربيجان وتصاعد شهرة الطائرات التركية المُسيرة، كما تدعم تركيا عضوية باكستان في مجموعة موردي المواد النووية، وقد عارضت من قبل عضوية الهند في المنظمة بناءً على طلب باكستان، وردًا على هذا التهديد المتزايد، اتجهت نيودلهي إلى شرق المتوسط والخليج العربي لمواجهة النفوذ التركي من خلال التعاون مع خصومها الرئيسيين (اليونان والإمارات)، وفي شرق المتوسط، تدعم الهند موقف اليونان ضد دبلوماسية القوارب البحرية التركية، كما كثفت نيودلهي وأثينا التنسيق والتعاون العسكري، وفي وقت سابق من شهر يوليو، أجرت اليونان والهند مناورة بحرية في شرق المتوسط - كإظهار للتضامن مع اليونان في مواجهتها لطموحات تركيا البحرية، وكلما وسعت أنقرة وإسلام أباد شراكتهما الاستراتيجية، أصبحت تركيا المنافس الجيوسياسي للهند أكثر من كونها شريكًا اقتصاديًا.

الدور الأمني للهند في منطقة الشرق الأوسط:

بدأت الهند تتخذ آليات أكثر استراتيجية في إطار تدعيم طموحاتها الأمنية فيما تعتبره جوارها الموسّع، حيث أشار استطلاع أُجري في ٢٠١٣ أن ٩٤ ٪ من الهنود يعتقدون أن بلادهم يجب أن تملك أقوى أسطول بحري في المحيط الهندي، وأن ٨٩ بالمئة منهم يعتقدون أنه يجب على الهند أن تبذل المزيد من الجهود لقيادة التعاون في المنطقة، وفي هذا الصدد، تُعتبر العلاقات الأمنية مع الشرق الأوسط مهمّة، وتزيد التجارة الدولية المتنامية، التي تقوم بها الهند من أهمية حماية المجالات البحرية في الشرق الأوسط، كما تشير عقيدة الهند البحرية لعام ٢٠٠٩ إلى أهمية الخليج العربي وبحر العرب بالنسبة لمصالح الهند، بما في ذلك ضمان أمن نقاط الاختناق.

فيما يتعلق بالتواجد الأمني للهند في المنطقة يرجح «راجا موهان» كاتب في فورين بوليسي وزميل معهد مجتمع آسيا للسياسات، أن تزيد الهند من الانخراط في السياسات الأمنية للشرق الأوسط لمساعدة شركائها، وتنشر الهند الآن سفنها بانتظام على أساس القيام بمهام في بحر العرب، في خليج عدن، وتعمل على تصعيد مشاركتها العسكرية مع الدول العربية، يذكر أن الهند نبذت الوجود الأمني في الشرق الأوسط في عصر جواهر لآل نهرو ، لكنها تحاول استعادة ذلك بالشراكة مع الولايات المتحدة ومع شركائها الخليجيين في المنطقة، وتمثل زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية، وحضوره القمة الصينية الخليجية لحظة مهمة، فإذا كان الشرق الأوسط ينوع تحالفاته الأمنية فإن الهند ترغب في المشاركة في السياسات الأمنية للمنطقة، ويشير «موهان» إلى أن اعتبار الهند الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات من بين أقرب شركائها الاستراتيجيين، وكونها على استعداد للاعتراف بذلك علنا وبقائها مستعدة للعمل مع هذه البلدان في المنطقة، يعد انعكاسا لمدى تحول سياسة الهند الخارجية في الشرق الأوسط.

يمكن القول أن صناع السياسة الهنود يشعرون بالقلق إزاء غياب الاستقرار المتزايد وضعف الدول في الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد واردات الهند من الطاقة والشتات الهندي في الخارج، وقد أدى عجز الهند سابقاً عن التأثير على الجيوسياسة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى افتقارها إلى الوجود الأمني إلى إخلاء شتاتها الذى كلفها الكثير، وقد شمل ذلك الإخلاء الأكبر في التاريخ حين تم إخلاء ٢٠٠ ألف هندي جواً من الكويت خلال حرب الخليج.

التنافس الصينى الهندى فى منطقة الشرق الأوسط

تشير التطورات الدولية الأخيرة إلى أن قوتين آسيويتين صاعدتين، الصين والهند، أصبحتا تشاركان بشكل متزايد في الشؤون الإقليمية للشرق الأوسط، فقد أدرك كلا البلدين الدور الحاسم للمنطقة في نموهما الاقتصادي وتنميتهما في المستقبل، وأدمجا المنطقة في خطتهما الاستراتيجية الوطنية.

وأضافت زيادة المشاركة الصينية وبالتالي العلاقات التنافسية في الشرق الأوسط بين القوتين الآسيويتين بعدًا جديدًا يمكن أن يعيد تشكيل سياسة

الهند فى المنطقة، فحتى عام ٢٠٢٠ ، تمكنت كل من نيودلهي وبكين من تطوير علاقات اقتصادية، واستراتيجية قوية مع جميع الجهات الفاعلة، لكن سيتعين على كلتا القوتين إدارة فك الارتباط التدريجي للولايات المتحدة عن المنطقة والتفكير في مشاركة سياسية وأمنية أكثر فاعلية، خاصة للدفاع عن مصالحهما واستثماراتهما.

وتسعى الهند إلى استثمار مقومات قوتها الاقتصادية والبشرية فى إقامة علاقات مع دول الشرق الأوسط، وفى هذا الإطار أخذت تنافس الصين لاسيما أنها تمتاز بمجتمع شاب مقابل مجتمع هرم، تتمتع به الصين فضلاً عن إصلاحات آخذة بالتزايد والاستمرار تعمل على تحقيقها وهو ما يؤشر إلى صعود صين ثانية فى آسيا فضلاً عن تمتعها بسوق مشابهة للسوق الصينى نظرا لكثافة السكان، وتقارب المستوى المعيشى، وتسعى الهند إلى تخفيض العجز التجارى مع الصين والارتقاء بالمستوى الاقتصادى من أجل تحقيق المنافسة الإقليمية، وأداء أدوار تتناسب مع حجمها كثانى كتلة بشرية فى العالم بعد الصين.

ونظراً لما تواجهه المنطقة من تحديات مثل الإرهاب، والصراعات الداخلية ولا سيما في سوريا، والأمن البحري، والجوع والفقرلا سيما في اليمن، والصراع بين الولايات المتحدة وإيران، ووباء COVID-١٩ العالمي - بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاد العديد من الدول، فإن ذلك يتطلب من الهند كقوة آسيوية صاعدة إعادة تقييم وتطويراستراتيجيتها بشكل مستمر.

مستقبل الدور الهندى فى الشرق الأوسط

توجد بعض المحددات التي تتعلق بمستقبل الدور الهندي في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في :

عقبات أمام تغيير سياسة الهند الخارجية

- أدى تقارب الهند مع الخليج إلى ظهور تحديات قديمة، وجديدة قد تزيد من تقييد نفوذ حكومة مودي في توسيع العلاقات الاستراتيجية مع دول الخليج، فمن الناحية التاريخية، فضلت الحكومات الهندية المتعاقبة الدبلوماسية الهادئة حتى لا تعطي الانطباع بوجود تحالف وثيق للغاية مع أي شريك شرق أوسطي

من أجل حماية مصالح الهند الإقليمية المختلفة على أفضل وجه، وتجنباً لأي عواقب مباشرة على سياساتها الداخلية، كما كان صناع السياسة الهنود قلقين من أن زيادة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ويمكن أن تؤثر بشكل مباشر على أمن الشتات الهندي في الخليج، وبشكل غير مباشر على قطاعات من سكانها المحليين الذين يتلقون تحويلات مباشرة من دول الخليج، لا سيما في الولايات الهندية مثل «ولاية كيرالا» التي يعتمد الاقتصاد المحلي عليها بشدة، وقد أدى عدم قدرة الهند في الماضي على التأثير على الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، وافتقارها إلى الوجود الأمني في المنطقة في السابق إلى عمليات إجلاء مكلفة لشتاتها في أوقات الأزمات.

- أدت سلسلة من الأحداث والنكسات منذ إعادة انتخاب مودي في مايو ٢٠١٩ ، إلى إعاقة التحول النموذجي طويل الأجل في نهج الهند تجاه الشرق الأوسط ،على سبيل المثال ، بعد الإشارة في البداية إلى ميل مؤيد لإسرائيل ، شرع مودي بسرعة في تصحيح المسار، واستأنف بشكل فعال السياسة التي تبنتها حكومات الهند السابقة للمشاركة المتوازنة لإسرائيل وفلسطين في المنتديات المتعددة الأطراف، ففي حين أن حكومة مودي كانت أكثر علنية في انخراطها مع إسرائيل مقارنة بالحكومات السابقة، إلا أنها أعادت تأكيد دعمها للسلطة الفلسطينية بشكل منتظم خاصة بعد انتقادات داخلية مرتبطة بزيارته لإسرائيل فى٢٠١٧.

- كما أن زيارة مودي لإسرائيل لم تمنع الهند من التصويت ضد إسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧ ، قبل أسابيع قليلة فقط من زيارة نتنياهو لنيودلهي، كما دعمت الهند تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد إعلان دونالد ترامب من جانب واحد القدس عاصمة لإسرائيل ، معتبرة أن هذا القرار يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن السابقة، مرة أخرى في ديسمبر ٢٠١٨ ، صوتت الهند ضد موقف إسرائيل من خلال دعم قرار من أجل «تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة»، والذي أدان الاحتلال الإسرائيلي. منذ عام ١٩٦٧ من الأراضي العربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في نوفمبر ٢٠٢٠ ، وقررت

الهند بالمثل مضاعفة مساعداتها للاجئين إلى أربعة أضعاف لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أخيرًا يُظهر رد فعل الهند المتوازن بعناية على أزمة غزة في مايو ٢٠٢١ ، والذي يدين كل من حماس وإسرائيل لتصعيدهما العنف، الاستمرارية المهمة في جهود الهند التي تفصل علاقاتها الثنائية مع إسرائيل عن دعمها التقليدي للقضية الفلسطينية في المحافل المتعددة الأطراف.

ومن جانب آخر أثارت جائحة كورونا عام ٢٠٢٠ معضلة أخرى لحكومة مودي، حيث اضطرت لوضع خطط طوارئ عاجلة لدعم المغتربين في تحديات صحية ومعيشة غير مسبوقة، وكذلك الأسر والمجتمعات التي تعتمد عليهم في الولايات الهندية، مثل «ولاية كيرالا» ، وكان على حكومة مودي أن تضع استراتيجية سريعة لمعالجة قضية هجرة العودة الناجمة عن انتشار الفيروس ، وعمليات التسريح الجماعي للعمال بسبب الإغلاق الذي فرضته الأزمة الصحية، وهبوط أسعار النفط، ففي مايو ٢٠٢٠ تم تسجيل أكثر من ٣٠٠ ألف هندي للعودة إلى الوطن من الخليج، وكانت حكومة مودي تواجه تحديين مزدوجين يتمثلان في استيعاب أعداد كبيرة من مواطنيها العائدين في وضع سوق العمل المتدهور في الداخل ، والتعامل مع الخسارة المفاجئة في التحويلات المالية من الخليج.

وكانت نيودلهي تنتقد تاريخيًا تعليق الدول العربية على مشاكل الهند الداخلية مثل مشكلة كشمير، ثم أصبح التحول واضحًا حيث أصبحت دول الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج أكثر حيادية، عندما تعلق الأمر بإدانة سياسات نيودلهي في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية، وقد أدى التواصل الدبلوماسي النشط لحكومة مودي مع دول الخليج منذ عام ٢٠١٥، والاعتراف المتزايد بالملف الاقتصادي المتنامي للهند إلى حماية الهند حتى عام ٢٠٢٠ من الانتقادات الرسمية بشأن الطبيعة التمييزية لقانون الجنسية الهندي الجديد ، فضلاً عن التقارير المتزايدة عن العنف ضد المسلمين في أعقاب ذلك.

مودي والتخلص من العقبات القديمة

أدى تصور مودي لأهمية منطقة الخليج لدفع الحكومة الهندية إلى زيادة

التبادلات العامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات الموجودة مسبقًا، وكانت الحكومات الهندية السابقة حذرة من التواصل الوثيق مع السعودية والإمارات العربية المتحدة نظرًا للعلاقات التاريخية والمتميزة مع باكستان، لكن الجهود الدبلوماسية لحكومة مودي كانت أقل قلقًا بشأن نفوذ باكستان القوي تقليديًا بين دول الخليج.

وكانت باكستان تاريخياً الشريك الآسيوي الأقرب لبلدان مجلس التعاون الخليجي، بفضل وجود يد عاملة باكستانية كبيرة في شبه الجزيرة العربية، والهوية الدينية المشتركة، والدور الأساسي الذي أدّته القوات المسلحة الباكستانية في بناء الملكيات الخليجية، بيد أن رفض إسلام أباد الانضمام إلى التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب اليمنية في عام ٢٠١٥، ألقى بثقله على التعاون الباكستاني-الخليجي.

فقد تزامن تحول العلاقات الهندية السعودية في السنوات الأخيرة مع التدهور النسبي للعلاقات الباكستانية السعودية، لطالما كان يُنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها الراعي الرئيسي لباكستان لكن في السنوات الأخيرة وجد البلدان نفسيهما على نحو متزايد على خلاف، ويمكن القول أن الخلاف بدأ في أبريل ٢٠١٥ عندما رفض البرلمان الباكستاني طلبًا من الرياض للانضمام إلى تحالف عسكري بقيادة السعودية ينخرط في حملة عسكرية ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، في ذلك العام بدأت المملكة العربية السعودية بترحيل باكستانيين من المملكة بأعداد كبيرة، وأفاد وزير الخارجية الباكستاني في وقت لاحق أنه بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩ ، قامت السعودية بترحيل ٢٨٦ ألف باكستاني من المملكة لأسباب مختلفة، وتوترت العلاقة أكثر في عام ٢٠١٩ ، عندما رفضت السعودية والإمارات الطلبات الباكستانية بإدانة الهند لإلغاء وضع الحكم الذاتي لكشمير.

وبدلاً من ذلك ، بعد وقت قصير من إعلان كشمير، منحت الإمارات العربية المتحدة رئيس الوزراء مودي أعلى جائزة مدنية لها، ثم أعلنت شركة الطاقة السعودية أرامكو أنها تتطلع إلى استثمار ٧٥ مليار دولار في شركة الطاقة الهندية ريلاينس، وفي فبراير ٢٠٢٠ ، رفضت المملكة العربية السعودية طلبًا باكستانيًا

لعقد اجتماع لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) لانتقاد الهند بشأن كشمير، ثم هدد وزير الخارجية الباكستاني لعقد اجتماع منفصل للدول الإسلامية «على استعداد للوقوف معنا في قضية كشمير»، وردت المملكة العربية السعودية بدعوة باكستان لسداد مليار دولار من قرض بقيمة ٣ مليارات دولار، وبحسب ما ورد أنهت عقد توريد النفط مع إسلام أباد.

وتسعى الهند إلى التفوق في صراعها المستمر مع باكستان من خلال محاصرتها إقليميا عبر إقامة علاقات تحالفية مع دول جوارها كأفغانستان، التي تعد دولة مسلمة لكنها أقرب إلى الهند من باكستان، وبينما حافظت السعودية والإمارات على علاقاتهما السياسية مع باكستان، فقد أعطتا الأولوية للاستثمارات في الهند. كان لهذا التعديل الدبلوماسي آثار جيوسياسية مهمة، حيث خففت دولتا الخليج من خطابهما الذي يدين الهند بشأن سياستها تجاه كشمير، وهي منطقة متنازع عليها بين الهند وباكستان، علي سبيل المثال، تمت دعوة الهند كضيف شرف في الاجتماع السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي في أبو ظبي ، بالإمارات العربية المتحدة ، في مارس ٢٠١٩ ، في ذروة أزمة الحدود بين الهند وباكستان، ثم تم تقديم هذه الدعوة والحفاظ عليها على الرغم من اعتراضات باكستان المتكررة على مشاركة الهند وبالمثل ، فإن توقيت الإعلان عن استثمار أرامكو السعودية بقيمة ١٥ مليار دولار في الهند في أغسطس ٢٠١٩ ، بعد أسبوع واحد من تحرك نيودلهي لإلغاء الوضع الخاص لكشمير ، بدا وكأنه لفتة أخرى تشير إلى أن المملكة العربية السعودية لم تعد على استعداد لترك قضية كشميرعقبة أمام تحسين العلاقات مع الهند. أخيرًا، في انقطاع آخر للهند عن الممارسات الدبلوماسية السابقة، أعلنت الإمارات أيضًا أنها تعتبر قرار الهند بشأن كشمير في أغسطس ٢٠١٩ «شأنًا داخليًا"

علاوة على ذلك، في حين أن المناقشات حول حقوق العمل وحقوق الإنسان للعمال الهنود المغتربين كانت تطارد تقليديًا علاقات الهند مع بعض دول الخليج، فقد تم تأطير الجالية الهندية في الشرق الأوسط في ضوء جديد من قبل كل من Jaishankar و Modi في سلسلة من البيانات في هذا الخطاب الجديد، وتم تقديم الشتات كعنصر فاعل وعامل مهم في تسهيل التفاهم والعلاقات

بشكل أفضل بين الهند والخليج، كما أطلقت الحكومة الهندية سلسلة من المبادرات السياسية مثل نظام eMigrate في عام ٢٠١٥ لضمان الهجرة الآمنة إلى الخليج ، وتعزيز مبادرات التوعية لسفارات الخليج الهندية ، وفتح نوافذ جديدة لمعالجة الشكاوى للعمال الوافدين

القيود المحتملة المرتبطة بسياسة Look West

على الرغم من جهود مودي لتنمية العلاقات مع الخليج العربي وإسرائيل وإيران ، فإن كل منها يمثل تحديات ومخاطر محتملة تتمثل: فى عدم يستمر تحسن مكانة إسرائيل مع العالم العربي، فقد تؤدي انتفاضة فلسطينية أخرى، أو إحياء دعم الجمهور العربي الأوسع للفلسطينيين إلى الضغط على الأنظمة الخليجية، لعكس التقارب الحالي مع إسرائيل، وإذا حدث ذلك فقد تجد الهند موقفها مكشوفًا أيضًا نظرًا لتقاربها المتزايد مع إسرائيل.

ومن غير المرجح أن يؤدي انخراط الهند مع إيران في قضية تشابهار إلى القضاء على الخيار الباكستاني / الصيني، أحد الأسباب هو الحجم الأكثر تواضعًا لجهود الهند في آسيا الوسطى والشرق الأوسط لا سيما عند مقارنتها بالحزام والطريق الصيني، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الصين أنفقت حوالي ٦٨ مليار دولار على الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) وحده، وحوالي ٢٠٠ مليار دولار على جميع المشاريع الأخرى حتى، الطموحات الهندية قد تصبح زائدة عن الحاجة خاصة، إذا تمكنت إيران وباكستان من التغلب على الخلافات بينهما للتعاون وربط موانئهما كما زعموا، وأخيراً يمكن للقوى الأخرى مثل الولايات المتحدة أن تعرقل الجهود الهندية، فقد تم تأجيل الاتفاقية الهندية الإيرانية بشأن تشابهار مرارًا ،ويرجع ذلك جزئيًا إلى العقوبات الأمريكية ضد إيران بسبب برنامجها النووى.

وقد رحبت الهند بخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، على أمل أن يمهد الاتفاق الطريق لزيادة التجارة والتعاون بين البلدين، لكن في مايو ٢٠١٨ انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعادت فرض العقوبات كواحدة من أكبر مشتري النفط لإيران، تم إعفاء الهند في البداية، لكن التنازل عنها انتهى في مايو ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين ،

أصبح الخليج أكثر تقلبًا: في محاولة للضغط على الموقعين الآخرين على خطة العمل الشاملة المشتركة ، ويُزعم أن إيران كانت وراء هجمات على عدة ناقلات واحتجزت سفينة ترفع العلم البريطاني وطاقمها الذي يغلب على سكانه الهند في ١٩ يوليو ٢٠١٩ وقد كشف الحادث عن تحدٍ ثالث للهند في الشرق الأوسط وهو ضعف مواطنيها ومصالحها الاقتصادية، منذ ذلك الحين نشرت الهند سفينتين حربيتين وطائرة مراقبة في الخليج لحماية شحناتها هناك ، مع توضيح أنها لن تنضم إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يتم تشكيله هناك، قد يعكس القرار الهندي أيضًا توتراتها الخاصة مع الولايات المتحدة، وعلى الأخص في الحرب التجارية المتزايدة بين البلدين.

الخاتمة :

أوضحت رياح التغيير التي تجتاح الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية تنتج علاقات وتطلعات استراتيجية، وتجمعات متعددة الأطراف، الكثير من التغيير مدفوع بحكومة هندية أقل تعلقًا بمناصرة عدم الانحياز للقضية الفلسطينية، وأكثر انفتاحًا على العلاقات مع إسرائيل؛ أقل استثمارًا في علاقة حصرية مع إيران وأكثر انفتاحًا على دول الخليج العربي؛ وأكثر انفتاحًا على التعاون مع الولايات المتحدة عبر المنطقة.

حيث لم تتخلَّ الهند عن علاقاتها مع إيران أو الفلسطينيين، لكنها لم تعد تمنع التواصل مع الآخرين نتيجة لذلك، ومن المهم عدم المبالغة في الآثار المترتبة على عمليات إعادة تنظيم الهند لدورها في المنطقة طبقاً للرباعية الجديدة التي تضمها مع الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات، فلا تزال هناك خلافات ملحوظة بين الأطراف حول القضايا الشائكة مثل إيران وروسيا والصين، لن تفعل الرباعية في غرب آسيا الكثير للمساعدة في إدارة الأزمة الأوكرانية أو مكافحة التمدد الصيني، ومع ذلك فإن الهند وإسرائيل والولايات المتحدة لديهم مصالح مشتركة منذ فترة طويلة في الحرب ضد الإرهاب وما يسمونه ب «التطرف الإسلامي».

ولا تزال ملامح سياسة حكومة مودي تجاه الشرق الأوسط في حالة تغير مستمر، ولم يتضح بعد ما إذا كانت حكومة مودي قد نجحت في تحقيق

التحـول الـذي وعـدت بـه مـن خـلال سياسـة «Look West»، ويبقـى أن نـرى مـا إذا كان الميـل نحـو الخليـج الـذي حـدث عـلى مـدى السـنوات الخمـس الماضيـة قـد شـكل تحـولًا جذريًـا ودائمًـا في السياسـة الخارجيـة

بينـما تواصـل الولايـات المتحـدة توجيـه الانتبـاه بعيـدًا عـن الـشرق الأوسـط ونحـو مـسرح أولوياتهـا الجديـدة، منطقـة المحيطـين الهنـدي والهـادئ، تـرى الهنـد أن تعزيـز تعاونهـا مـع إسرائيـل والولايـات المتحـدة والإمـارات، قـد يسـمح لهـا بتقويـة «التواصـل مـع إسرائيـل» دون الإضرار بعلاقاتهـا مـع الـدول العربيـة الأخـرى خاصـة في منطقـة الخليـج.

المصادر

١. علاء عبد الوهاب عبد العزيز- الفاعلون الجدد : الدور الهندي في النظام الدولي :الفرص و التحديات - مجلة حمورابى - المجلد ٦، العدد ٢٧،٢٨- ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/lbpSj

٢. رامز الحمصى - الدور الهندي في الشرق الأوسط.. استقرار ومصالح جديدة؟ - الحل – ٢٦ سبتمبر٢٠٢٢ متاح علي الرابط :

https://7al.net/?p=321710

٣. الهند والخليج.. آفاق مستقبلية-القبس الكويتية – ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/RESnJ

٤. أحمد عاطف- الهند والخليج دوافع التقارب.. وسياسات التوجه شرقاً وغرباً- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة -٠٨ فبراير ٢٠١٦ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/gebqn

٥. محمد سليمان - تحالف هندي-إبراهيمي في تصاعد: كيف تنشئ الهند وإسرائيل والإمارات نظامًا جديدًا عابرًا للإقليم-معهد الشرق الأوسط للدراسات – ٢أغسطس ٢٠٢١ متاح علي الرابط :

https://www.mei.edu/publications/thalf-hndy-abrahymy-fy-tsad-kyf-tnshy-alhnd-wasrayyl-walamarat-nzamana-jdydana-abrana

٦. الهند القوة الدولية الصاعدة الأبعاد و التحديات ، مؤلف جماعي، الطبعة الأولى ٢٠١٨ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا متاح علي الرابط :

https://cutt.us/Ghr٤٨

٧. مقال بعنوان : زيارة ترامب إلى الهند .. التوقيت و الأبعاد- محمد فايز فرحات ، مركز الإمارات للسياسات ٢٠٢٠ متاح علي الرابط :

https://epc.ae/ar/brief/trump-in-india-why-now?fbclid=IwAR2hd_BCCCU3IhPjoQLmzuzHFwIyqRdrjptbNHHEBfAX7RWbw6FVHma_ohE

٨. مقال بعنوان : العلاقات الهندية الأمريكية بين الاملاءات الامريكية والتحديات الإقليمية - د. وائل عواد، صحيفة رأي اليوم- ٢٠١٩/٦/٢٧ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/٥pmMB

٩. مقال بعنوان : العلاقات الصينية الهندية تكسب زخما جديدا - ما جيالي- صحيفة البيان – ٢٠١٩/٢/١٣ متاح علي الرابط :

https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-02-13-1.3486465?fbclid=IwAR1GPr4W0HvMEtwoKFlQn0J9yhEZqbiep8qZHdJ5cmsGrnDg_-wS3XsWqu4

١٠. ورقة بحثية بعنوان / الأزمة الهندية الباكستانية .. ثنائية الحرب و السلم صادرة عن مركز أضواء للبحوث والدراسات -٢٠٢١/٤/٧ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/kKBnn

١١. مقال بعنوان: انخراط إقليمي .. خيارات الشراكة الأمنية الهندية مع دول الخليج - راجيف اجراوال ، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ٢٠١٤

١٢. أحمد جمال الصياد- السياسة الخارجية لجمهورية الهند – المركز الديمقراطي العربي – ٢٠٢٠/٧/١٨ متاح علي الرابط :

https://democraticac.de/?p=67874

١٣. مقال بعنوان التوجه غربا : عوامل التحرك من جنوب وشرق أسيا إلى الخليج - إبراهيم غالي - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ٢٠١٤ /٨/٢٨ متاح علي الرابط :

https://cutt.us/pVtaF

١٤. كديرا بثياغودا- العلاقة بين الهند و دول مجلس التعاون الخليجي : فرصة استراتيجية لدلهي - مركز بروكنجز - الدوحة – ٢٠١٧ /٢/٢٢

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/02/india-gulf-relations-ar.pdf?fbclid=IwAR0n2MR-yt73LcPSA8q-2r6UzK19f7G-J2VgxKISpWn9TIlj4LVZEjGvVOY

١٥. العلاقات الهندية الإسرائيلية.. التسليح مفتاح التقارب- مركز سمت للدراسات – ٢٠١٨/٢/١ متاح علي الرابط :

https://smtcenter.net/archives/slider/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A

١٦. دور الهند المتغيّر في شؤون الشرق الأوسط- كديرا بثياغود- بروكينجز، ٢٨ أبريل ٢٠١٧ متاح علي الرابط :

https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/05/02/%D8%AF%D9%88

١٧. جان-لو سمعان- منطق التقارب بين الهند والخليج العربي – مركز كارنيجي - ٢٨ أغسطس٢٠١٩ متاح علي الرابط :

https://carnegieendowment.org/sada/79731

18. انظر:

India's "Look West" Policy in the Middle East under Modi- Guy Burton- The Middle East Institute- August 6, 2019 available at:

https://www.mei.edu/publications/indias-look-west-policy-middle-east-under-modi

19. انظر:

Rhea Abraham, "India and its Diaspora in the Arab Gulf Countries: Tapping into Effective 'Soft Power' and Related Public Diplomacy," Diaspora Studies 5, 2 (2012): 124-146. available at:

https://cutt.us/zS5K4

20. انظر:

Ibid.; and S. Irudaya Rajan, V.J. Varghese, and M.S. Jayakumar, Dreaming Mobility and Buying Vulnerability: Overseas Recruitment Practices in India (London: Routledge, 2011); Government of India, Ministry of External Affairs, "Population of Overseas Indians" (Compiled in December 2018), http://mea.gov.in/images/attach/NRIs-and-PIOs_١.pdf

21. انظر:

Change of policy? PM Modi will visit Israel, but skip Palest- the times of india- Mar 4, 2017 available at:

http://timesofindia.indiatimes.com/articleshow/57456252.cms?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc&utm_source=contentofinterest&utm_medium=text&utm_campaign=cppst